

نائب وزير الخارجية الأمريكية الأسبق روبرت بيليترو لـ «الرياض»:

إعادة طرح (المبادرة العربية) سيكون لها تأثير إيجابي على المستوى الدولي

الإدارة الأمريكية ارتكبت خطأ كبيراً في إقرار قانون محاسبة سوريا



روبرت بيليترو

أعلن نائب وزير الخارجية الأمريكية الأسبق روبرت بيليترو في حديث خاص لـ «الرياض»، بأن إعادة تحريك مبادرة سمو ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز التي أقرتها قمة بيروت وطرحها من جديد ستكون ذات تأثير إيجابي على المستوى الدولي. واعتبر بيليترو أن الإدارة الأمريكية ارتكبت خطأ كبيراً في إقرار قانون «محاسبة سوريا» لأنه سيؤدي إلى تشدد دمشق في مواقفها.

وهنا نص المقابلة:

« نلاحظ ضغطاً كبيراً على الدول العربية حالياً، فالسؤال أي مدى يمكن أن تبغله هذه الضغوط؟

- هناك دائماً بعض الضغوط قبل عقد أي قمة عربية وذلك على ضوء أهميتها والمواضيع المدرجة على جدول أعمالها. أن الجمود القائم والازمة الحالية اللاجمين عن عدم تقدم السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يدفع البعض إلى تشجيع إعادة طرح المبادرة العربية للسلام

وأي مدى يمكن أن تبغله هذه الضغوط قبل عقد أي قمة عربية وذلك على ضوء أهميتها والمواضيع المدرجة على جدول أعمالها. أن الجمود القائم والازمة الحالية اللاجمين عن عدم تقدم السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين يدفع البعض إلى تشجيع إعادة طرح المبادرة العربية للسلام

التي اقترحها في البداية ولي العهد السعودي سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز واعتمدها قمة بيروت. وهي لاقت ترحيباً كبيراً في الولايات المتحدة أول الأمر، ومع الأسف لم يكن لها صدى في إسرائيل بسبب حدوث عملية انسحاب قوية هناك، ولم يسمعهم (أي الإسرائيليين) الاستماع إلى ما تطرحه هذه المبادرة وتقييم أهميتها. أما اليوم فحين يستنتج الجميع صعوبة الوضع الحالي وصعوبة تنفيذ «خريطة الطريق» يرى كثيرون أنه لا بد من تحريك الأمور وإعادة تحريك هذه المبادرة العربية على المستوى الدولي لأن تأثيراتها ستكون إيجابية.

وهي حقيقة الأمر أنني أعجبت كثيراً بمبادرة الأمير عبدالله حين كتب عنها توماس فريدمان في «نيويورك تايمز» وهي كانت موجبة على الحكومة الأمريكية والرأي العام الأمريكي، وكانت مبادرة إيجابية جداً لأظهار موقف الرياض واستعدادها للعيش بسلام مع إسرائيل لكن في

أطار اتفاق سلام عادل وشامل. لكن طرأ بعض التعديل على هذه المبادرة في (قمة بيروت) ولهذا لم تكن الرسالة الصادرة من لبنان في ذلك الوقت واضحة بقدر كاف كما كان الأمر مع مبادرة الأمير عبدالله. ولهذا ادعو الزعماء العرب إلى تسويق الافكار السلمية الواردة في هذه المبادرة وإعادة طرحها على الاعلام والرأي العام. واقترح من جهة اخرى تشكيل حلقة دعم من دول عربية، ويمكن اتخاذ هذا القرار داخل القمة العربية هدفها استكمال الدعم الذي تمثلته «اللجنة الرباعية الدولية» التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والامم المتحدة، وإذا تم ذلك لنجح في تعزيز قوة الدفع العالمية باتجاه استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط وخصوصاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

لكن هل التحركات مجددة في الوقت الذي

تعرف فيه ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة ستكون مشلولة ومجمدة خلال الاشهر التي تفصلنا عن الانتخابات الرئاسية في واشنطن؟ - أعرف أن السياسة الأمريكية الخارجية خلال الحملة الانتخابية ستكون مشلولة، ولكن اللجنة الرباعية ستظل موجودة ومن المهم التحرك نظراً للوضع الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكنت مؤزراً في بيت لحم وزرت عدداً من المناطق ولملت المصاعب اليومية التي يواجهها الفلسطينيون في حياتهم اليومية بسبب البطالة والفقر وجمود الحركة الاقتصادية... من جهة أخرى لاحظت قلقاً كبيراً في إسرائيل ولهذا يؤيدون رئيس الحكومة أرييل شارون.

ومن الضروري إعداد الجانبين لمرحلة الإصفاء بدل العزلة وهذا يمهد الطريق لعودة الثقة التي هي بعيدة المنال الآن.

وقد تواصلون مهمتهم في حال ذهب الرئاسيات إلى دور ثانٍ مثلما يتوقعه المنتفعون من المنتظر أن يلتقوا بمنسق اللجنة الوطنية السياسية لمراقبة الانتخابات الرئاسية سعيد بوشعير ومسؤولين من وزارة الداخلية والجماعات المحلية وممثلي وسائل الإعلام المحلية والدولية ومنظمات غير حكومية..

ويستأنه مبعوثة الأمم المتحدة السيدة دوناليتا ديلاو التي وصلت الجزائر بانتظار قدوم بعثة البرلمان الأوروبي التي تتكون من ٥ مراقبين يمثلون مختلف المجموعات البرلمانية و٥٠ ملاحظاً عن الاتحاد الأوروبي كما سيصل الجزائري ١٤ ملاحظاً من الجامعة العربية يقوده السيد سمير حسني الذي سبق وأن حل بالعاصمة الجزائر في زيارة استغرقت أسبوعاً للاطلاع على الترتيبات التي تم اتخاذها.. أما الاتحاد الإفريقي فسيفهد ٤ مراقبين فيما يصل مراقب واحد من منظمة التعاون والأمن الفدائي الأوروبية وآخر عن الكونغرس الأمريكي.. ومن جهتها أكدت وزيرة الاتصال والثقافة السيدة خليفة تومي أن ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ صحفي أجنبي تم اعتمادهم رسمياً لتغطية حدث الانتخابات الرئاسية وأن ما يقارب ٣٠ صحفياً أجنبياً يوجدون حالياً بالعاصمة الجزائر ودكرت خليفة تومي أن تعليمات صارمة أصدرتها اللجنة الوطنية لتحضير الانتخابات التي انتهت مهمتها وترأسها أحمد أويحي رئيس الحكومة لتسهيل منح تأشيرة الدخول للصحافيين الأجانب وتوفير الحماية الأمنية لهم.

وكان المرشحون للرئاسيات أجمعوا في تصريحات متفرقة بعد قرار الرئيس الجزائري مراسلة الهيئات الدولية لإيفاد ملاحظين عنها لمراقبة الانتخابات الرئاسية في اتجاه توفير الضمانات اللازمة لتنظيم انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة وطمأنة خصومه ممن تشكلوا في جبهة ضد التزوير أجمعوا على أن اللجوء والاستعانة بملاحظين دوليين لا يمكن أن يشكل لوحده ضماناً لتسيير الحسنة للاستحقاق الرئاسي المقبل ومصداقيته بالنظر إلى شاعة القطر الجزائري إذ لا يمكن. حسب هؤلاء. لبضع عشرات من الملاحظين الدوليين السهر على شفافية انتخابات ستظم في ٥٤ ألف مكتب تصويت.

من جانبه أكد رئيس اللجنة السياسية الوطنية لمراقبة الانتخابات الرئاسية سعيد بوشعير أن الملاحظين الدوليين سيتمتعون بالحرية الكاملة في تنقلاتهم واتصالاتهم مع كل الأطراف المعنية بالعملية الانتخابية. محملاً المرشحين للرئاسيات وممثليهم مسؤولية مراقبة الانتخابات وفرض رقابة محكمة على الصناديق بعد التعليمات التي أصدرتها وزارة الداخلية التي تسمح للمرشحين بحضور عمليات الفرز وتسلم نسخ من محاضر الفرز معضبة من قبل مدير مكتب الاقتراع.

١٢٥ ملاحظاً دولياً و ٦٠٠ صحفي لمراقبة الانتخابات الرئاسية

الجزائر: وزارة الشؤون الدينية تنفي اتهامات بتوجيه أئمة المساجد لدعم «بوتفليقة» في الانتخابات

الوجهة إلى الجالية الجزائرية بالخارج. وفي اتصال هاتفي أجرته «الرياض» مع محمد عيسى مدير الإرشاد الديني وشؤون المساجد بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالعاصمة الجزائر نفي نفيًا قاطعاً ما يتروّد في الصحف الجزائرية حول وجود تعليمات صارمة من مصالح قطاعه تجبر الأئمة على التأثير على قاصدي بيوت الله لدفعهم إلى التصويت لصالح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وأكد محمد عيسى أن التعليمات الوحيدة التي وجهت لكل أئمة مساجد الجزائر وعددها ٥٤ ألف مسجد هي تلك التي تم فيها التذكير بأمرين هامين يتعلق الأول بقانون الانتخابات الذي يمنع المساجد من التدخل في الحملات الانتخابية أو متاصرة مرشح على حساب مرشح ثان ويتعلق الأمر الثاني بالمتذكرة التي أصدرها وزير الشؤون الدينية والأوقاف الدكتور بوعيد الله غلام الله منذ الانتخابات التشريعية الماضية والتي تحظر على الأئمة الإلزام برأيهم داخل حرم المسجد فيما يخص المرشحين. وأوضح محمد عيسى أن المأذون به نصاً في التعليمات السابقة الذكر هو تدخل الإمام في موضوع الاقتراع أو الانتخاب من حيث بيان حكمه الشرعي وبأنه حق وواجب شرعي امتثالاً لقوله تعالى «ولا تكموا الشهادة» ما يسمح لهم بدعوة المصلين إلى التوجه بقوة إلى صناديق الاقتراع للإدلاء برأيهم من باب أن عدم الإدلاء بالرأي هو كتمان للشهادة وعدا هذا لا يسمح لهم بمناصرة مرشح على مرشح آخر مهما كانوا قريبين من ثقافة أو الجهة التي ينحدر منها أو القناعات السياسية التي يدعو إلى الالتفاف حولها. أما عن قراءته للاتهامات التي توجه حالياً للمساجد في قلب الحملة الانتخابية وعلى مرمى أيام فقط من موعد الرئاسيات أكد محمد عيسى

أن هذه الاتهامات تريد الزج بالمسجد في الصراع الدائر حالياً حول من يتربع على كرسي الرئاسة بعد الثامن من أبريل بعدما نجح المسجد في صنع رأي له صدى في أوساط المواطنين من خلال وحدة الخطاب المسجدي في الجزائر وخطابات الأئمة التي تبثت للفتنة والتفرقة.. ويرى محمد عيسى أن للأئمة من الرشد والإدابة من الحذر ما يجعل الجميع بعيداً عن التدخل فيما يقع من تناقض شريف بين المرشحين فهم كلهم سواء في نظر الإمام، الذي يجب أن يظل «فوق كل الاعتبارات السياسية مهما كانت».

إلى ذلك استعدت الجزائر لاستقبال وفود البعثات الأجنبية من الملاحظين الدوليين الذين سيشرفون على مراقبة سير عمليات الاقتراع لرئاسيات الثامن من أبريل استجابة لدعوة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي راسل مطلع شهر فبراير الماضي ٥ هيئات دولية وهي هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي والبرلمان الأوروبي وشكل قبول هذه الهيئات إيفاد ملاحظين عنها وعددهم ١٢٥ ملاحظاً ما يشبه الصفعة لمن شك في قبول هؤلاء إلى الجزائر باعتبارها بلداً غير آمن، كما وضع حدا لخصوم الرئيس بوتفليقة من منافسيه في الاستحقاق الرئاسي الذين طالما شكوا وما يزالون في نزاهة الاقتراع المقبل ونددوا بما أسوءه ب «السطو المسبق والمضغوط على إرادة الشعب».

ومن المنتظر أن يلتقي الملاحظون الدوليون الذين سيتابعون مختلف مراحل المسار الانتخابي بدءاً بعملية الاقتراع إلى غاية فرز الأصوات والإعلان عن النتائج

الموجبة إلى الجالية الجزائرية بالخارج. وفي اتصال هاتفي أجرته «الرياض» مع محمد عيسى مدير الإرشاد الديني وشؤون المساجد بوزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالعاصمة الجزائر نفي نفيًا قاطعاً ما يتروّد في الصحف الجزائرية حول وجود تعليمات صارمة من مصالح قطاعه تجبر الأئمة على التأثير على قاصدي بيوت الله لدفعهم إلى التصويت لصالح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وأكد محمد عيسى أن التعليمات الوحيدة التي وجهت لكل أئمة مساجد الجزائر وعددها ٥٤ ألف مسجد هي تلك التي تم فيها التذكير بأمرين هامين يتعلق الأول بقانون الانتخابات الذي يمنع المساجد من التدخل في الحملات الانتخابية أو متاصرة مرشح على حساب مرشح ثان ويتعلق الأمر الثاني بالمتذكرة التي أصدرها وزير الشؤون الدينية والأوقاف الدكتور بوعيد الله غلام الله منذ الانتخابات التشريعية الماضية والتي تحظر على الأئمة الإلزام برأيهم داخل حرم المسجد فيما يخص المرشحين. وأوضح محمد عيسى أن المأذون به نصاً في التعليمات السابقة الذكر هو تدخل الإمام في موضوع الاقتراع أو الانتخاب من حيث بيان حكمه الشرعي وبأنه حق وواجب شرعي امتثالاً لقوله تعالى «ولا تكموا الشهادة» ما يسمح لهم بدعوة المصلين إلى التوجه بقوة إلى صناديق الاقتراع للإدلاء برأيهم من باب أن عدم الإدلاء بالرأي هو كتمان للشهادة وعدا هذا لا يسمح لهم بمناصرة مرشح على مرشح آخر مهما كانوا قريبين من ثقافة أو الجهة التي ينحدر منها أو القناعات السياسية التي يدعو إلى الالتفاف حولها. أما عن قراءته للاتهامات التي توجه حالياً للمساجد في قلب الحملة الانتخابية وعلى مرمى أيام فقط من موعد الرئاسيات أكد محمد عيسى

أن هذه الاتهامات تريد الزج بالمسجد في الصراع الدائر حالياً حول من يتربع على كرسي الرئاسة بعد الثامن من أبريل بعدما نجح المسجد في صنع رأي له صدى في أوساط المواطنين من خلال وحدة الخطاب المسجدي في الجزائر وخطابات الأئمة التي تبثت للفتنة والتفرقة.. ويرى محمد عيسى أن للأئمة من الرشد والإدابة من الحذر ما يجعل الجميع بعيداً عن التدخل فيما يقع من تناقض شريف بين المرشحين فهم كلهم سواء في نظر الإمام، الذي يجب أن يظل «فوق كل الاعتبارات السياسية مهما كانت».

إلى ذلك استعدت الجزائر لاستقبال وفود البعثات الأجنبية من الملاحظين الدوليين الذين سيشرفون على مراقبة سير عمليات الاقتراع لرئاسيات الثامن من أبريل استجابة لدعوة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الذي راسل مطلع شهر فبراير الماضي ٥ هيئات دولية وهي هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي والبرلمان الأوروبي وشكل قبول هذه الهيئات إيفاد ملاحظين عنها وعددهم ١٢٥ ملاحظاً ما يشبه الصفعة لمن شك في قبول هؤلاء إلى الجزائر باعتبارها بلداً غير آمن، كما وضع حدا لخصوم الرئيس بوتفليقة من منافسيه في الاستحقاق الرئاسي الذين طالما شكوا وما يزالون في نزاهة الاقتراع المقبل ونددوا بما أسوءه ب «السطو المسبق والمضغوط على إرادة الشعب».

ومن المنتظر أن يلتقي الملاحظون الدوليون الذين سيتابعون مختلف مراحل المسار الانتخابي بدءاً بعملية الاقتراع إلى غاية فرز الأصوات والإعلان عن النتائج

طهوع

بعض من ما يقول الكرم عندما يخاطب سيدي

صاحب السمو الملكي

الأمير طهوع بن عبد العزيز آل سعود

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام

وانا الكرم وانت الاكرم زود بفعالك
افعالك افعال مثل اقوالك اقوالك
كبرت من كبر حظي مدت وصالك
واشعلت نار الكرم يامطيب فالك
وانا الذي كاسبك في كل ماجلك
كل ماتردى حضوري زاده خصالك
بحضور شرواك حاضر دوم بعمالك
كلي لك وكل صيتي طوع يهدالك
في نظرة من سموك عطف بفعالك

من طيب ذاتك حروف اسمك تعادلني
والله ما غاب نجمي وأنت تسكني
صغرة لكن لطيبك طيب كبرني
طقاً الزمن نارقادر بس هاجرني
واعطيت واعطيت ما حسبت تكسبني
طاريك ياما تعلمته وعلمني
دايم تحضر وتغيب الا انت تذكرني
اتعبتني مامعك غيرك معذربني
تدري وش أقول أقول الله يرحمني

هادي بن عبدالله الجنفاوي

